المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
مجلس المنافسة
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ
CONSEIL DE LA CONCURRENCE

تقرير تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة برسم الربع الأخير من سنة 2024

www.conseil-concurrence.ma

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ
Conseil de la Concurrence

تقرير تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة برسم الربع الأخير من سنة 2024

أولا: تذكير بالسياق

في إطار تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من الشركات التسع الناشطة في سوق الغازوال والبنزين، والمعنية باتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة، ينشر هذا الأخير تقريره الخامس المتعلق بتحليل معطيات نشاط هذه الشركات في هذه السوق برسم الربع الأخير من سنة 2024.

ويرتكز هذا التقرير على ثلاثة محاور رئيسية. يستعرض المحور الأول تطور المؤشرات الرئيسية والبيانات الاقتصادية لسوق الغازوال والبنزين طيلة الفترة المعنية، لاسيما حجم وقيمة الواردات والمداخيل الضريبية المرتبطة بها والمبيعات المحققة، علاوة على تطور شبكة التوزيع.

وينكب المحور الثاني على تحليل العلاقة بين تطور الأسعار الدولية لمنتجات البنزين والغازوال المكررة، وتكلفة التموين الحقيقية، ومتوسط سعر البيع المطبق في السوق الوطنية طيلة الربع الأخير من سنة 2024.

ويعنى الجزء الأخير بدراسة تطور مستويات هوامش الربح الخام المحققة من لدن الشركات المذكورة خلال الربع الأخير من سنة 2024، وكذا تحليل بنية أسعار بيع الغازوال والبنزين.

ثانيا: تطور أبرز المؤشرات والبيانات الاقتصادية

1. على مستوى قطاع التموين بالغازوال والبنزين

ارتفع عدد الشركات الحاصلة على الرخصة لمزاولة نشاط استيراد المنتجات النفطية السائلة إلى 31 شركة عند متم 2024، أي نفس العدد المسجل عند متم 2023.

وعلاقة بتموين السوق الوطنية بالغازوال والبنزين، بلغ حجم الواردات الإجمالية 1,68 مليون طن بغلاف مالي قدره 12 مليار درهم برسم الربع الأخير من سنة 2024، مسجلا تغييرا بنسبة زائد 15,7 في المائة (زائد 228.395 طن) وناقص 11,8 في المائة (ناقص 1,6 مليار درهم) عل التوالي مقارنة بالفترة ذاتها في 2023.

وبلغت حصة الواردات التي حققتها شركات التوزيع التسع المعنية بالتقرير حوالي 82 في المائة من حجم وقيمة الواردات الإجمالية للسوق برسم الربع الأخير من سنة 2024.

وبصورة أدق، سجلت الواردات بالحجم لهذه الشركات التسعة زيادة بنحو 6,6 في المائة خلال الربع الأخير من سنة 2024، لتبلغ 1,377 مليون طن مقابل 1,292 مليون طن خلال نفس الفترة من سنة 2023.

من حيث القيمة، بلغت الواردات حوالي 9,84 مليار درهم خلال الربع الأخير من سنة 2024، مقابل 12,09 مليار درهم، أي بانخفاض ناهز 18,6 في المائة على أساس سنوي.

ويوضح الرسم البياني، أسفله، تطور الواردات بالقيمة وبالحجم للشركات المعنية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنتي 2023 و2024:

الرسم البياني 1: تطور الواردات الغازوال والبنزين المستخلصة جمركيا بالنسبة للشركات المعنية بالتقرير خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنتي 2023 و2024

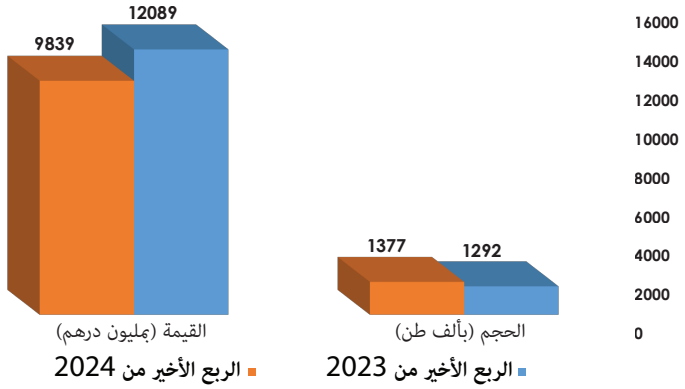

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

يُستشف من التحليل حسب نوع المحروقات أن واردات الغازوال بالحجم سجلت زيادة بنحو 7,1 في المائة، منتقلة من 1,13 مليون طن إلى 1,21 مليون طن تقريبا. وبالقيمة، سجلت هذه الواردات انخفاضا ناهز 19,6 في المائة، منتقلة من نحو 10,62 مليار درهم إلى قرابة 8,54 مليار درهم بين الفترتين.

وارتفع حجم واردات البنزين بنسبة 6,2 في المائة، منتقلا من حوالي 158.974 طن إلى 168.814 طن، في الوقت الذي تراجعت قيمتها بنسبة قاربت 10,9 في المائة، منتقلة من 1,47 مليار درهم تقريبا إلى حوالي 1,30 مليار درهم بين الربع الأخير من سنة 2023 والربع الأخير من سنة 2024.

• مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة

بالنسبة للمداخيل الضريبية لواردات الغازوال والبنزين، فقد بلغت حوالي 7,10 مليار درهم برسم الربع الأخيرة من سنة 2024، مقابل 6,36 مليار درهم قبل سنة، بزيادة فاقت 11,6 في المائة (زائد 740 مليون درهم).

ويعزى هذا التحسن أساسا إلى ارتفاع مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك، الناتجة عن تصاعد حجم واردات الغازوال والبنزين (زائد 15,7 في المائة).

وبصورة أدق، ضخت الضريبة الداخلية على الاستهلاك المتعلقة بواردات الغازوال والبنزين حوالي 5,34 مليار درهم في ميزانية الدولة خلال الربع الأخير من سنة 2024 (75 في المائة من إجمالي المداخيل الضريبية)، مقابل 4,53 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2023، أي بزيادة قاربت 17,9 في المائة (زائد 808,80 مليون درهم).

وبلغت المداخيل المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد 1,76 مليار درهم خلال الربع الأخير من سنة 2024، مقابل 1,83 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2023، مسجلة انخفاضا بنسبة 3,8 في المائة (ناقص 68,65 مليون درهم).

الجـدول 1:تطـور المداخيـل الضريبيـة المتعلقـة بـواردات الغـازوال والبنزيـن بالنسـبة للسـوق الوطنية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنتي 2023 و2024 (بمليار درهم)

	الربـع الأخير من سـنة 2023	الربـع الأخير من سـنة 2024
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	4,53	5,34
الضريبة على القيمة المضافة	1,83	1,76
المجموع	**6,36**	**7,10**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

سـاهمت الشركات التسـع المعنيـة بالتقريـر نحـو 5,86 مليـار درهـم مـن أصـل 7,10 مليـار درهـم مـن مجمـوع المداخيـل الضريبيـة المسـجلة في الربـع الأخير مـن سـنة 2024، منهـا 4,41 مليـار درهـم متأتيـة مـن الضريبـة الداخليـة على الاسـتهلاك و1,45 مليـار درهـم مسـتخلصة مـن الضريبـة على القيمـة المضافـة المطبقـة عنـد اسـتيراد الغـازوال والبنزيـن.

2. على مستوى قطاع تخزين الغازوال والبنزين

بلغـت قـدرات التخزيـن الإجماليـة المتاحـة على الصعيـد الوطنـي 1,56مليـون طـن عنـد متـم دجـنبر 2024. منهـا 88 في المائـة مخصصـة للغـازوال، أي نفـس المسـتوى الملحـوظ عنـج متـم الربـع الثالـث مـن نفـس السـنة.

ووصـل حجـم قـدرات التخزيـن مجتمعـة لـلشركات المعنيـة بالتقريـر، حـوالي 1,27 مليـون طـن، أي 81,7 في المائـة مـن القـدرات الإجماليـة المتاحـة.

3. على مستوى قطاع توزيع الغازوال والبنزين

- **تطور مبيعات الغازوال والبنزين**

علاقـة بقطـاع التوزيـع، بلـغ عـدد الفاعـلين المتوفريـن على رخصـة ممارسـة نشـاط توزيـع المـواد النفطية السـائلة المؤقتـة 35 فـاعلا، أي نفـس العـدد المسـجل عنـد متـم شـتنبر 2024. ويعـود تاريـخ آخـر رخصـة منحتهـا الـوزارة المكلفـة بالطاقـة، في هـذا الإطـار، إلى أكتوبـر 2023.

وبلغ حجم المبيعات الإجمالية من الغازوال والبنزين نحو 2,20 مليار لتر خلال الربع الأخير من سنة 2024.

كما بلـغ حجـم مبيعـات الغـازوال والبنزيـن المحققـة مـن قبـل الشركات التسـعة المعنيـة بالتقريـر حـوالي 1,90 مليـار لتر (انظـر الرسـمين البيانـيين 2 و3 أسـفله)، مسـجلا زيـادة بنسـبة 7,1 في المائـة مقارنـة بالربـع الأخير مـن سـنة 2023. وشـكلت مبيعـات الغـازوال حـجما يقـدر بأزيـد مـن 1,61 مليـار لتر تـم بيعـه، بنسـبة فاقـت 84,5 في المائـة مـن إجمالي المبيعـات.

الرسم البياني 2: تطور مبيعات الغازوال والبنزين بالحجم (1000 لتر) بالنسبة للشركات المعنية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنتي 2023 و2024

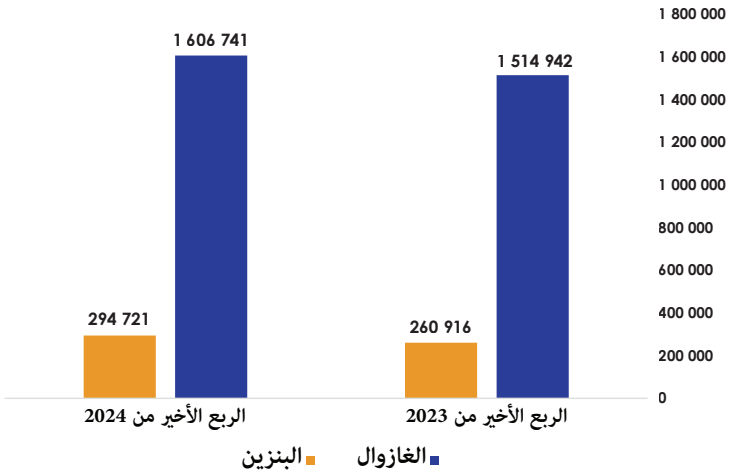

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

ومن حيث القيمة، بلغ رقم معاملات الشركات التسعة المعنية 18,35 مليار درهم خلال الربع الأخير من سنة 2024، بانخفاض ناهز 12,6 في المائة مقارنة بنفس الفترة سنة قبل (20,99 مليار درهم برسم الربع الأخير من سنة 2023).

الرسم البياني 3: تطور مبيعات الغازوال والبنزين بالقيمة (بألف درهم) بالنسبة للشركات المعنية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنتي 2023 و2024

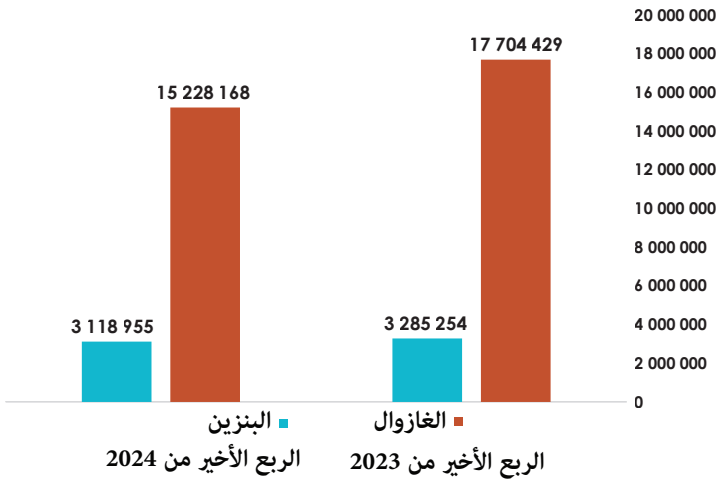

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

•تطور شبكة محطات الخدمة

بالنسبة لتطور شبكة التوزيع، انتقل العدد الإجمالي لمحطات الخدمة من 3478 محطة في نهاية الربع الثالث من 2024 إلى 3534 عند متم الربع الأخير منها، بزيادة تعادل 56 محطة خدمة إضافية جديدة تنشط في السوق.

وتستغل الشركات التسع المعنية عددا إجماليا يلامس 2535 محطة خدمة، بنسبة تعادل 71,7 في المائة من الشبكة الوطنية. وارتفع هذا العدد بمقدار 15 محطة مقارنة بالعدد المسجل عند متم الربع الثالث من سنة 2024 والبالغ 2520 محطة.

ثالثا:تحليل العلاقة بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكلفة الشراء وسعر البيع على الصعيد الوطني

قبل الانكباب على تحليل تغير تكلفة الشراء مقارنة بسعر البيع المطبق من لدن الفاعلين المعنيين بالتقرير، سيتم في مرحلة أولى، استقراء الاتجاه العام للسوق (لجميع الفاعلين)، فيما يخص تطور الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وأسعار بيعها المطبقة في السوق شاملة لجميع الرسوم.

ويكمن الغرض من ذلك في تقييم تأثير تذبذبات الأسعار الدولية بشكل عام، لاسيما درجة انعكاسها على سعر البيع المطبق في السوق الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار بيع الغازوال والبنزين في محطة الخدمة لا تُقايس مباشرة بأسعار برميل النفط الخام، بل بالأسعار المرجعية للمنتجات المكررة، المعروفة باسم "أسعار بلات للنفط" (Platts)، المطبقة في الأسواق الدولية، خاصة سوق روتردام (Rotterdam) الذي يظل السوق المرجعي للمنتجات النفطية المكررة في المنطقة.

1. تحليل العلاقة بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية

تظل أسعار منتجات الوقود المكررة المستخدمة في التحليل، باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة، مرجعية ولا تعكس بالضرورة تكلفة الشراء الحقيقية لكل فاعل في السوق. في واقع الأمر، يمكن أن تتأثر هذه التكاليف بعوامل أخرى، لاسيما طبيعة عقود شراء المنتجات النفطية على الصعيد الدولي (عقود شراء آنية أو العقود الآجلة). وقد توصل مجلس المنافسة بالمعطيات المتعلقة بالأسعار المرجعية من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

من الناحية المنهجية، انصب التحليل على تقييم مجموع التغيرات نصف الشهرية التي طرأت طيلة الربع الأخير من سنة 2024.

وتتيح هذه المقاربة مراعاة تعديلات المخزون وآثار الاستدراك التي قد تطبقها الشركات النشطة في السوق، نظرا لتفاوت انعكاس تغيرات تكلفة الشراء على سعر التفويت أو البيع.

ويتبين من تحليل المعطيات المسجلة خلال الربع الأخير من سنة 2024، والواردة في الجداول والرسوم البيانية بعده، أن هذه الفترة طبعتها انخفاضات كبيرة نسبيا في أسعار البيع في محطة الخدمة مقارنة بأسعار منتجات الوقود المكررة، لكل من الغازوال والبنزين.

بخصوص الغازوال (الجدول 2 والرسم البياني 4)، سجل مجموع التغييرات نصف الشهرية لأسعار المنتجات المكررة لهذا الربع الأخير ارتفاعا طفيفا قدره 0,16 درهم للتر، فيما تراجع سعر البيع في محطة الخدمة شامل للرسوم بنحو 0,45 درهم للتر.

الجدول 2:التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر الغازوال المكرر عالميا ولمتوسط أسعار بيعه النهائية في محطة الخدمة والشاملة لجميع الرسوم طيلة الربع الأخير من 2024 (لتر واحد بالدرهم)

الفترة	تغيرات السعر الدولي للغازوال المكرر	تغيرات سعر البيع النهائي في محطة الخدمة الشامل لجميع الرسوم
النصف الأول من أكتوبر 2024	-0,09	-0,24
النصف الثاني من أكتوبر 2024	0,33	-0,11
النصف الأول من نونبر 2024	-0,17	-0,08
النصف الثاني من نونبر 2024	0,01	-0,08
النصف الأول من دجنبر 2024	0,23	0,11
النصف الثاني من دجنبر 2024	-0,15	-0,05
مجموع التغيرات المسجلة في الربع الرابع	**0,16**	**-0,45**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

الرسم البياني 4: التطور نصف الشهري لمتوسط سعر البنزين المكرر دوليا ولمتوسط اسعار بيعه النهائية في محطة الخدمة والشاملة لجميع الرسوم طيلة الربع الأخير من 2024

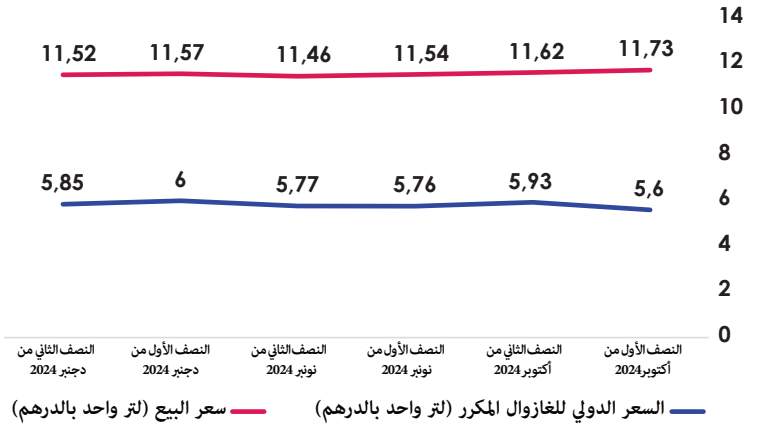

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

وعلاقة بالبنزين (الجدول 3 والرسم البياني 5)، ظل سعر المنتوج المكرر عالميا لكل ثلاثة أشهر ثابتا تقريبا، في الوقت الذي تراجع سعر البيع بمقدار 0,56 درهم للتر.

الجدول 3: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر البنزين المكرر دوليا ولمتوسط أسعار بيعه النهائية في محطة الخدمة والشاملة لجميع الرسوم طيلة الربع الأخير من 2024 (لتر واحد بالدرهم)

الفترة	تغيرات السعر الدولي للبنزين المكرر	تغيرات سعر البيع النهائي في محطة الخدمة الشامل لجميع الرسوم
النصف الأول من أكتوبر 2024	-0,05	-0,29
النصف الثاني من أكتوبر 2024	0,32	-0,12
النصف الأول من نونبر 2024	0,04	0,03
النصف الثاني من نونبر 2024	-0,30	-0,14
النصف الأول من دجنبر 2024	0,07	-0,04
النصف الثاني من دجنبر 2024	-0,03	0
مجموع التغيرات المسجلة في الربع الرابع	**0,05**	**-0,56**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

الرسم البياني 5: التطور نصف الشهري لمتوسط سعر البنزين المكرر دوليا ولمتوسط اسعار بيعه النهائية في محطة الخدمة والشاملة لجميع الرسوم طيلة الربع الأخير من 2024

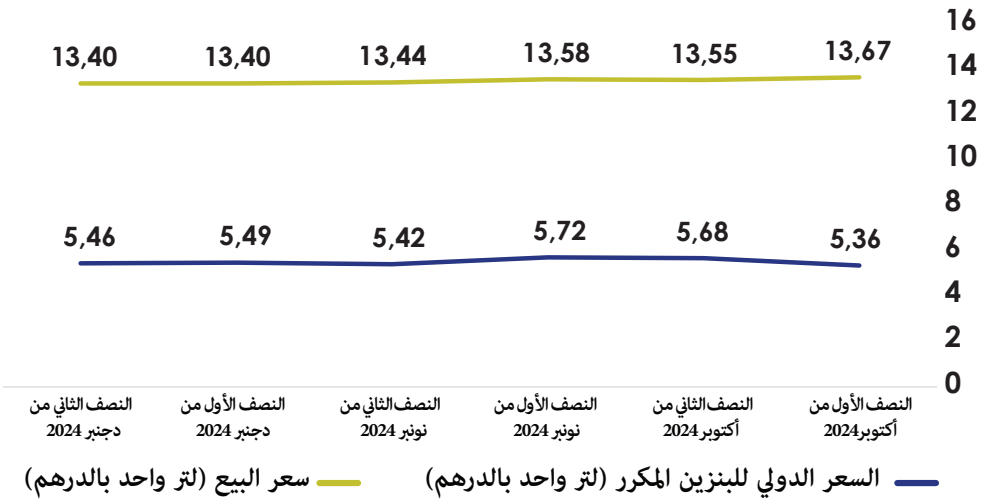

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

2. تحليل الترابط بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار التفويت وطنيا للشركات المعنية

يتطرق هذا المحور إلى تحليل مستوى الترابط بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار التفويت وطنيا لكل شركة من الشركات التسع المعنية بالتقرير برسم الربع الأخير من 2024.

ترتبط تكلفة الشراء المتوسطة، المعتمدة في التحليل، بتكلفة الشراء المرجحة بتغيرات المخزون. وتضم سعر شراء المنتجات المكررة المستوردة (مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المتعلقة بتقلبات سعر الصرف)، إضافة إلى تكاليف أخرى لإيصال المحروقات إلى الموانئ الوطنية، على غرار تكاليف الشحن والتأمين والتفريغ والتخزين، علاوة على الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على استيراد منتجات الغازوال والبنزين.

وتمثل أسعار التفويت المحتسبة أسعار التفويت المطبقة من لدن الشركات التسع في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر 1(دون احتساب الرسوم).

وتُفسر أسباب استخدام سعر التفويت في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر بكون مبيعات الغازوال والبنزين، والتي بلغت نسبتها أزيد من 86 في المائة برسم الربع الأخير من سنة 2024، تُنجز باستعمال هذا النمط في التوزيع. وضمن هذا النظام، تحدد الشركات المذكورة سعر التفويت، فيما يحدد أرباب المحطات أو مالكوا محطات التسيير الحر سعر البيع النهائي في محطة الخدمة عبر تطبيق هامش ربح بالتقسيط، استنادا إلى سعر التفوت المحدد من لدن الموزعين بالجملة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم ترجيح متوسط تكلفة الشراء ومتوسط سعر التفويت في السوق، المطبق من قبل الشركات المذكورة، حسب وزنها في سوقي استيراد وتوزيع الغازوال والبنزين.

ويوضح الجدول، أسفله، متوسط الربع الأخير من 2024 لهذه المتغيرات الثلاثة:

الجدول 4: متوسط الربع الأخير من 2024 للسعر الدولي للغازوال والبنزين المكررين (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة شرائهما المرجحة وأسعار تفويتهما ،دون احتساب الرسوم (لتر واحد بالدرهم)

	الغازوال	البنزين
الأسعار الدولية (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة)	5,82	5,52
تكلفة الشراء دون احتساب الرسوم	8,65	9,97
أسعار التفويت دون احتساب الرسوم	**9,94**	**11,66**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

[1] محطات الخدمة التي تديرها جهة مستقلة، باستثناء محطات الخدمة المملوكة بشكل مباشر والتي تدار بشكل مباشر من قبل شركة التوزيع بالجملة أو بشكل غير مباشر من قبل إحدى الشركات التابعة لها.

الرسم البياني 6: تطور السعر الدولي للغازوال المكرر (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة شرائه المرجحة وأسعار تفويته ، دون احتساب الرسوم برسم الربع الأخير من 2024 (لتر واحد بالدرهم)

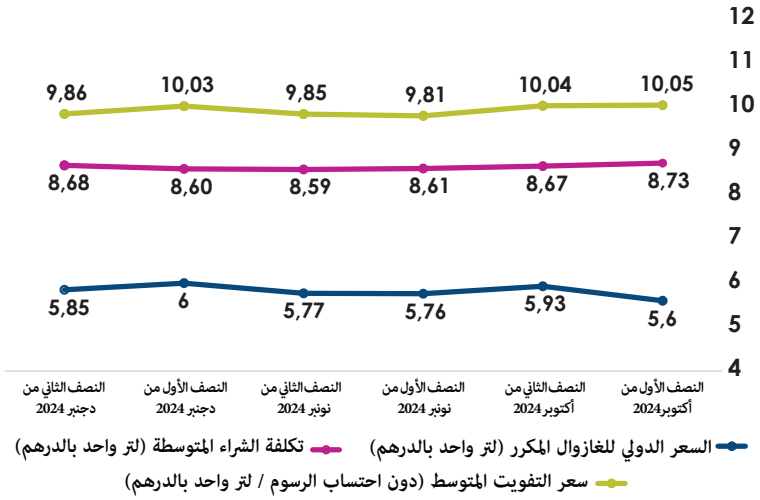

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

الرسم البياني 7: تطور السعر الدولي للبنزين المكرر (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة شرائه المرجحة دون وأسعار تفويته ، دون احتساب الرسوم برسم الربع الأخير من 2024 (لتر واحد بالدرهم)

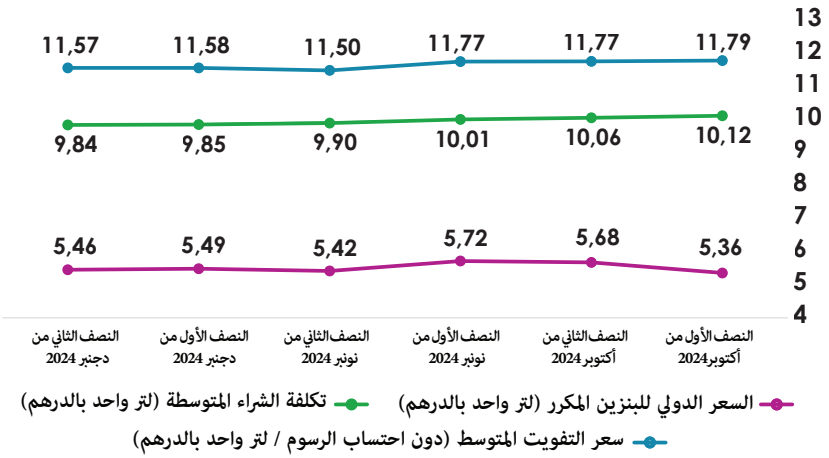

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

يتبين من تحليل المعطيات الواردة في الجدول والرسوم البيانية أعلاه أن تكلفة الشراء المتوسطة المرجحة للشركات التسع، والمتعلقة بالغازوال، ظلت مستقرة نسبيا طيلة الربع الأخير من سنة 2024، مسجلا متوسطا قدره 8,65 درهم للتر. وانتقل من حد أدنى قدره 8,59 درهم للتر سُجل في النصف الثاني من نونبر، إلى حد أقصى قدره 8,73 درهم للتر سُجل في النصف الأول من أكتوبر بتغيير يعادل 14 سنتيما بين الحدين الأدنى والأقصى.

وبخصوص البنزين، بلغت تكلفة الشراء المتوسطة المرجحة 9,94 درهم للتر مع حد أدنى قدره 9,84 درهم للتر وحد أقصى قدره 10,12 درهم للتر، سُجلا على التوالي في الأسبوعين الأولين والآخرين من الربع المذكور. إذ انخرطت في منحى تنازلي مستمر، منتقلة من 10,12 إلى 9,84 درهم للتر (بفارق بلغ 28 سنتيما) بين مطلع الربع ونهايته.

ووصل متوسط سعر التفويت في السوق إلى 9,97 درهم للتر بالنسبة للغازوال، و11,66 درهم للتر بالنسبة للبنزين. في هذا الصدد، سجل سعر الغازوال زيادة قدرها 18 سنتيما عند مطلع دجنبر، بعد أن شهد انخفاضا في الفترة الممتدة من بداية أكتوبر إلى متم نونبر. ثم عاود الانخفاض بنفس المستوى عند متم الربع الأخير. بالمقابل، انخرط سعر البنزين في منحى تنازلي، منتقلا من 11,79 درهما إلى 11,57 درهما للتر (بفارق وصل إلى 22 سنتيما) بين مطلع الربع ومتمه.

وسجلت أسعار المنتجات الغازوال المكررة عالميا تذبذبات من نصف شهر لآخر، صاحبتها زيادات في أكتوبر (زائد 33 سنتيما) ومطلع دجنبر (زائد 23 سنتيما)، وكذلك انخفاضات ملحوظة في الفترة الممتدة من النصف الثاني من أكتوبر إلى النصف الثاني من نونبر (ناقص 16 سنتيما) ومطلع دجنبر ومتمه (ناقص 15 سنتيما).

وعلاقة بالبنزين، سجلت سعر المنتوج المكرر عالميا ارتفاعا في الفترة الممتدة من نصف أكتوبر إلى نصف نونبر (زائد 36 سنتيما)، متبوعة بانخفاض خلال الفترة المتبقية من الربع (ناقص 26 سنتيما).

واستكمالا للتحليل، يلخص الجدول، أسفله، التغير الربع سنوي (مجموع التغيرات النصف الشهرية للربع الأخير من 2024) للسعر الدولي وتكلفة الشراء وسعر تفويت الغازوال والبنزين المطبق من لدن الشركات التسع المعنية بالتقرير.

الجدول 5: تغيرات السعر الدولي للغازوال والبنزين المكررين (دون الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة الشراء وكذا سعر تفويت هاذين المنتجين دون احتساب الرسوم المطبق في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر للشركات المعنية برسم الربع الأخير من 2024 (لتر واحد بالدرهم)

الفاعلون	المنتوج	السعر الدولي للوقود المكرر	تكلفة الشراء	سعر التفويت
متوسط السوق	الغازوال	0,16	-0,29	-0,49
	البنزين	0,05	-0,43	-0,39

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

خلصت القراءة الشاملة للمعطيات الواردة في الجدول إلى الاستنتاجات التالية:

بالنسبة للغازوال، سجل سعر المنتوج المكرر ارتفاعا قدره 16سنتيما خلال الربع الأخير من سنة 2024، في الوقت الذي ظل سعر البنزين المكرر شبه مستقر.

وبخصوص تكلفة الشراء وسعر التفويت، انخرطت السوق في منحى تنازلي بالرغم من بعض الفوارق المسجلة في هذا الصدد، إذ سجلت تكلفة الشراء انخفاضا ضئيلا نسبيا مقارنة بانخفاض سعر تفويت الغازوال (بفارق قدره 20 سنتيما)، بينما شهد المتغيرين معا انخفاضا مشابها تقريبا إزاء البنزين.

وعليه، تأثرت تكلفة الشراء لدى الشركات المعنية بدرجة أقل بالزيادة الطفيفة في أسعار المنتجات المكررة عالميا، لاسيما الغازوال، خلال الربع الأخير من السنة الفارطة من جهة. ومن جهة ثانية، عمدت الشركات إلى تمرير نفس مستوى تراجع تكلفة الشراء تقريبا على سعر تفويت البنزين، وتطبيق انخفاض كبير نسبيا في حالة الغازوال (بفارق قدره 20 سنتيما).

رابعا: تحليل تطور مستويات هوامش الربح الخام المتوسطة المحققة

أولا، تجدر الإشارة إلى أن هوامش الربح التي خضعت للتحليل تعكس الهوامش التجارية المحققة من سعر التفويت، والمرجحة بحصص سوق توزيع الغازوال والبنزين من لدن الشركات التسع المعنية.

ويوضح الرسم البياني، أسفله، تطور هوامش الربح الخام التجارية للغازوال والبنزين خلال الربع الأخير من السنة الجارية.

الرسم البياني 8: تطور هوامش الربح الخام نصف الشهرية المتوسطة والمرجحة، المحققة من المبيعات في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر خلال الربع الأخير من 2024 (لتر واحد بالدرهم)

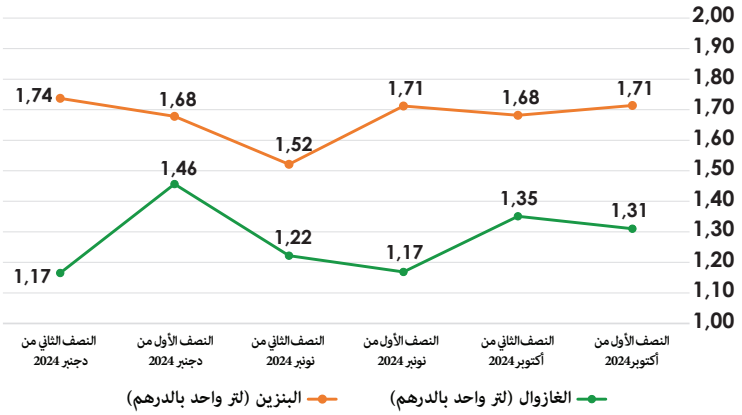

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

يُستشف من تحليل المعطيات الواردة في الرسم البياني أعلاه أن الشركات التسع المعنية حققت، طيلة الربع الأخير من 2024، هامش ربح متوسط قدره 1,28 درهم للتر بالنسبة للغازوال و1,67 درهم للتر بالنسبة للبنزين.

بصورة أدق، تأرجحت هوامش الربح الخام المتأتية من مبيعات الغازوال بين حد أدنى قدره 1,17 درهم للتر (لوحظ في النصف الأول من نونبر والنصف الثاني من دجنبر) وحد أقصى قدره 1,46 درهم للتر سُجل في النصف الثاني من دجنبر.

وعلاقة بالبنزين، تجاوز هامش الربح الخام الهامش المحقق بنحو 0,40 درهم للتر عن الغازوال، متأرجحا بين حد أدنى قدره 1,52 درهم للتر، سُجل في النصف الثاني من نونبر، وحد أقصى قدره 1,74 درهم للتر لوحظ في النصف الثاني من دجنبر.

وفي التفاصيل، يظهر أن تطور هوامش الربح الخام المتوسطة المحققة في السوق، انخرط عموما في المسار ذاته الذي عرفته المحروقات بكلا نوعيها، مع وجود فترتين مختلفتين نسبيا:

-فترة أولى تمتد لشهري أكتوبر ونونبر، واتسمت بمنحى تنازلي في هوامش الربح الخام، منتقلة من 1,31 درهم للتر إلى 1,22 درهم للتر إزاء الغازوال (بانخفاض قدره تسعة سنتيمات للتر)، ومن 1,71 درهم للتر إلى 1,52 درهم للتر إزاء البنزين (بانخفاض قدره تسعة عشرة سنتيمات للتر)،

-فترة ثانية تغطي ما تبقى من الربع الأخير من السنة ومطبوعة بارتفاع في هوامش الربح الخام المتعلقة بالبنزين، منتقلة من 1,52 درهم للتر إلى 1,47 درهم للتر (بارتفاع قدره 22 سنتيما للتر). وبخصوص الغازوال، ارتفعت هوامش الربح بمقدار 24 سنتيما في النصف الأول من دجنبر ثم تراجعت بمقدار 29 سنتيما عند متم الربع.

وعلى سبيل المقارنة، وفي إطار تحليل زمني ديناميكي، يستعرض الجدول، أسفله، تطور هوامش الربح الخام للشركات المعنية المحققة كل ثلاثة أشهر طيلة سنة 2024

الجدول 6: تطور هوامش الربح الخام المتوسطة والمرجحة كل ثلاث أشهر، المحققة من المبيعات في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر للشركات المعنية خلال سنة 2024 (لتر واحد بالدرهم)

	الربع الأول	الربع الأخير	الربع الثالث	الربع الثاني	المتوسط السنوي المرجح
الغازوال	1,46	1,21	1,46	1,28	**1,35**
البنزين	2,07	1,79	2	1,67	**1,88**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

يُلاحظ أن هوامش الربح الخام المحققة في الربع الأخير من السنة ظلت أقل من الهوامش المسجلة في الربع الثالث، بفارق يصل إلى 18 سنتيما بالنسبة للغازوال و33 سنتيما بالنسبة للبنزين. وما زالت كذلك أدنى من المتوسط السنوي بفارق يبلغ على التوالي سبعة سنتيمات إزاء الغازوال و21 سنتيما إزاء البنزين.

خامسا: بنية أسعار البيع النهائي في محطة الخدمة

تتمحور هذه الفقرة حول تحليل بنية أسعار بيع الغازوال والبنزين في محطة الخدمة طيلة الربع الأخير من 2024، مركزة على تقييم وزن المكونات الرئيسية المتدخلة في تكوين سعر البيع النهائي، خاصة حصة هامش الربح الخام الذي حققته الشركات المعنية.

ويضم سعر البيع في محطة الخدمة ثلاثة مكونات رئيسية، تشمل تكلفة الشراء، بما في ذلك تكاليف إيصال المحروقات المكررة وتخزينها، والمداخيل الضريبية (الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة)، وهوامش الربح الخام المتأتية من التوزيع، بما فيها أرباح شركات التوزيع بالجملة والأرباح بالتقسيط التي جناها مسيروا محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر.

الجدول 7: تفصيل متوسط سعر بيع لتر واحد من الغازوال ولتر واحد من البنزين في محطة الخدمة للشركات المعنية خلال الربع الأخير من 2024 (لتر واحد بالدرهم)

المكونات	الغازوال	البنزين
تكلفة الشراء	6,23	6,21
الضريبة الداخلية على الاستهلاك + الضريبة على القيمة المضافة	3,58	5,11
المجموع الفرعي	9,81	11,32
هوامش ربح شركات التوزيع (بالجملة)	1,28	1,67
هوامش ربح محطات الخدمة	0,48	0,52
سعر البيع في محطة الخدمة	**11,57**	**13,51**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

الرسم البياني 9: تفصيل متوسط سعر بيع لتر واحد من الغازوال ولتر واحد من البنزين في محطة الخدمة للشركات المعنية خلال الربع الأخير من 2024

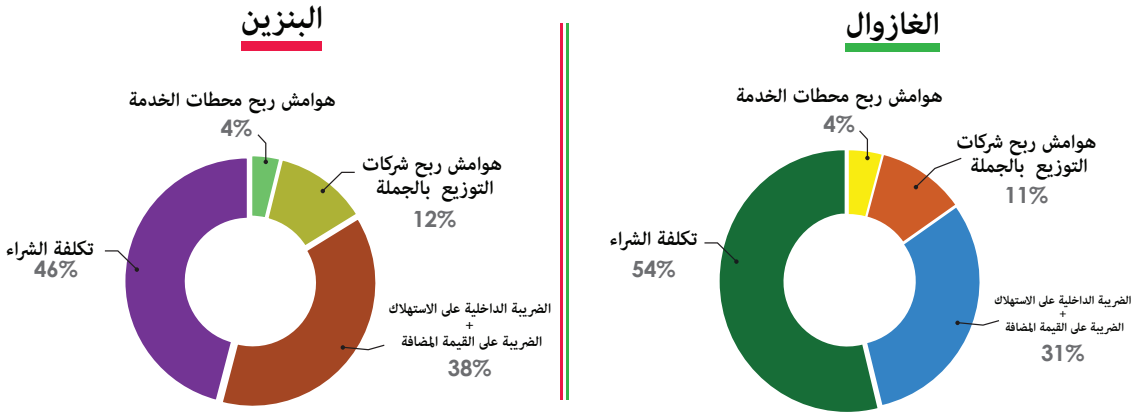

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

يُستفاد من تقييم المعطيات الواردة في الرسمين البيانيين أعلاه أن تكلفة شراء كلا النوعين من المحروقات استحوذت على أكبر حصة من سعر البيع في محطة الخدمة، بنسب قاربت 54 و46 في المائة بالنسبة للغازوال والبنزين على التوالي، متبوعة بالضرائب (الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) التي تستأثر، دون غيرها، بأكثر من 31 في المائة من سعر بيع لتر واحد من الغازوال النهائي و38 في المائة من سعر بيع لتر واحد من البنزين.

ويتكون سعر البيع المتبقي من هوامش الربح الخام المستخلصة من التوزيع، والتي بلغت نحو 15 في المائة بالنسبة للغازوال و16 في المائة بالنسبة للبنزين. وضمن هذه الهوامش، استأثرت شركات التوزيع بالجملة بنسبتي 11 و12 في المائة من مبيعات الغازوال والبنزين على التوالي، بينما استخلصت محطات الخدمة 4 في المائة تقريبا كأرباح بالتقسيط.

سادسا: خلاصة عامة

خلاصة لما سبق، سجل الربع الأخير من 2024 ارتفاعا في حجم واردات الغازوال والبنزين بنسبة 15,7 في المائة، مستقرا في حدود 1,68 مليون طن، وانخفاضا في قيمتها بنحو ناقص 11,8 في المائة، بمعدل إجمالي وصل إلى 12 مليار درهم مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 . وأنجزت الشركات التسع المعنية بالتقرير نحو 82 في المائة من إجمالي الواردات بالحجم والقيمة.

وبلغت المداخيل الضريبية (الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) المتعلقة بالواردات حوالي 7,10 مليار درهم في هذه الفترة من سنة 2024، بزيادة نسبتها 11,6 في المائة (زائد 740 مليون درهم) مقارنة بالمستوى المسجل في 2023. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك، التي انتقلت من 4,5 مليار درهم في الربع الأخير من 2023 إلى 5,34 مليار درهم في الربع الأخير من 2024 (زائد 809 مليون درهم تقريبا)، والمدفوعة بتصاعد حجم استيراد كلا النوعين من المحروقات.

وارتفعت طاقة التخزين الإجمالية والمتاحة إلى 1,56 مليون طن عند متم دجنبر 2024 (86 في المائة تخص الغازوال)، مسجلة استقرارا مقارنة بالمستوى المرصود عند متم الربع الثالث من السنة. وبلغت طاقة التخزين المجمعة للشركات التسع نحو 1,27 مليون طن، بنسبة تعادل 81,7 في المائة من الطاقة الإجمالية في السوق.

وعلاقة بفرع التوزيع، بلغ عدد الفاعلين المتوفرين على الرخصة المؤقتة للتكفل بتكرير المواد النفطية المسالة ، بغية ممارسة نشاط التوزيع، 35 فاعلا، أي نفس العدد المسجل عند متم شتنبر من سنة 2024.

وبلغ حجم المبيعات الإجمالية من الغازوال والبنزين نحو 2,2 مليار لتر خلال هذه الفترة، حققت الشركات منها ما يناهز 1,9 مليار لتر بنسبة تعادل 82 في المائة من المبيعات الإجمالية في السوق، مؤشرة على ارتفاع بنسبة 7,1 في المائة على أساس سنوي.

وبخصوص تحليل الترابط بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار التفويت وطنيا، سجلت السوق زيادة في الأسعار الدولية للمنتجات المكررة خلال هذه الفترة، مقرونة بمنحى تنازلي شهدته تكلفة الشراء وسعر تفويت لكلا النوعين من المحروقات، رغم أن مستويات التغير كانت مختلفة.

ومن ثم، عمد شركات التوزيع إلى تطبيق مجمل الانخفاضات في تكلفة الشراء على سعر التفويت المعني بالبنزين. أما بالنسبة للغازوال ، فقد سجل انخفاض في سعر التفويت بأكثر من 20 سنتيما للتر مقارنة بانخفاض تكلفة الشراء.

من جهة أخرى، بلغت هوامش الربح الخام التي حققتها الشركات التسع، خلال الفترة المذكورة، 1,28 درهم للتر بالنسبة للغازوال و1,67 درهم للتر بالنسبة للبنزين، مسجلة مستويات أقل من المتوسط المحقق في الربع الثالث من سنة 2024 (1,46 درهم للتر إزاء الغازوال ودرهمان إزاء البنزين) ومن متوسط مجموع السنة نفسها (1,35 درهم للتر إزاء الغازوال و1,88 إزاء البنزين).

وبالانتقال إلى بنية سعر بيع الغازوال والبنزين في محطة الخدمة، برسم هذه الفترة، كشف التحليل أن تكلفة الشراء استأثرت بالجزء الأكبر من سعر البيع النهائي، بنسبة بلغت 54 و46 في المائة بالنسبة

للغـازوال والبنزيـن على التـوالي. وبلغـت نسـبة الضريبـة الداخليـة على الاسـتهلاك والضريبـة على القيمـة المضافـة، باعتبارهـا العـنصر الثـاني الأكثر أهميـة، 31 و38 في المائـة على التـوالي. أخيرا، بلغـت نسـبة هوامش الربـح الخـام المتأتيـة مـن التوزيـع نحـو 15 في المائـة مـن مداخيـل الغـازوال و16 في المائـة مـن مداخيـل البنزيـن، تقاسـمتها شركات التوزيـع بالجملـة التـي اسـتأثرت بنسـبتي 11 و12 في المائـة، وتجـار التقسـيط أو مـسيرو محطـات الخدمـة الذيـن اسـتحوذوا في المتوسـط على 4 في المائـة.

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

مجلس المنافسة
زاوية شارع الزيتون و محمد اليزيدي حي الرياض الرباط - المغرب
الهاتف : 16 62 75 37 05 - 10 28 75 37 05
www.conseil-concurrence.ma